المقتطف

الجزء الثاني من المجلد الثاني عشر بعد المئة

١ فبراير سنة ١٩٤٨ — ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٦٧

التكافل الاشتراكي

نظرية مّا في النظام الاجتماعي

البحث الاول في تحليل النظرية

٣ – استبداد الجماعة بالفرد وغلاة الاشتراكيين [1]

استبداد الجماعة بالفرد، استجابةٌ تكاد تكون طبيعية لما ورث النظام الاجتماعي من تسلط الفرد على الجمعية تسلُّطاً لا نبالغ إذا قلنا إنه تجاوز الحد اللازم للاحتفاظ بوحدة التكافل الجماعيّ. ومن أجل أنه تجاوز ذلك الحد، ذهب الاشتراكيون إلى أن عكس الآية هو غاية الاصلاح وأنه السبيل القويم لبناء المستقبل، فراحوا يستذلون الكفايات والمواهب الفردية لصالح المجتمع. مثلهم في ذلك كمثل من وقع على فرع فاسد في شجرة، فخيل إليه أن العلاج إنما هو أن يضع الفأس في جذورها.

كان من الطبيعي أن يحدث هذا الانتكاس، بل أعتقد إنه خطوة لازمة من خطى التطور لخلق جمعية جديدة على قواعد جديدة. فان العنت الذي عانته الجماعات من استبداد الفرد، سواء أظهر في صورة حاكم أو رجل دين أو سياسي أو رأسمالي أو منتج أو مستهلك، قد

(١) نشر البحثان السابقان في عدد ديسمبر سنة ١٩٤٧ وفي عدد يناير سنة ١٩٤٨

بلغ في النظام الذي خرجت به الجماعات من عصر الاقطاع مبلغاً أحدث ركناً شديداً في وعي الجماعات ، جعل تقبّلها لنظام عكسيّ له ، ماشياً لفكرة أن الضد يمحو الضد ، ناسية أن ذلك إن صح في ظواهر بسيطة ، كأن يمحو النهار آية الليل مثلاً ، فإنه أبعد ما يكون صحة وثباتاً في نظام الجميات الانسانية ، وهو نظام دقيق كل الدقة ، معقد كل التعقيد ، مترابط بوشائج وأواصر قلما يدركها الباحثون في خصائصه .

أضف الى ذلك أن قاعدة توالي الأضداد ليست من طبيعة الاجتماع في شيء أصلاً ، بل هي ليست من طبيعة الحياة في شيء . فقيام نظام أساسه تسود الجمعية على الفرد ، ليحل محل نظام تسوّد فيه الفرد على الجمعية ، هو استبدال شيء بضدّه ، ولقد يظهر ذلك جليًّا في أنه عبارة عن استبدال صورة من الاستبداد بأخرى ، فكأنما طبيعة النظام ذاته لم تتغيّر وأن الذي تغيّر فيها هو الصورة لا غير .

إلاّ أنه من خليقة الأشياء ، أن تنزع الى حالات متضادة اذا اكتنفتها ظروف غير طبيعية . نقول مثلاً إن الضغط يولّد الانفجار . وما كان الانفجار ليحدث لولا زيادة الضغط . ذلك بأن الضغط الى حد الاحتمال ممكن أن لا يحدث انفجاراً ، ولكنه اذا تجاوز حد الاحتمال ذهب الى الضد تماماً . وإذن فقيام النظامات الاشتراكية أو الشيوعية التي كان السبب فيها ازدياد ضغط الفردية الى حدّ غير محتمل ، هو حالة طبيعية ، السبب في حدوثها أن قوات غاشمة حالت خطى التطور عن الانبعاث .

على أن حدوث هذا الحال إن كان طبيعيًّا ، فإن بقاءها غير طبيعيّ . فإن الفرد إن استبدت به الجمعية لا تتنفس كفاياته ولا تنمو مواهبه ، فأن الجمعية اذا استبد بها الفرد ، تتوانى دورة التطور فيها وتفقد كثيراً من مقوّمات التكافل التي يجعلها جمعية صلبة القوام مهيأة للتقدم والارتقاء . فالطور الذي تجتازه الاستبداديات الجماعية هو طور تناثرت فيه بالانفجار شظايا نظام قديم ، فاذا تجمعت تلك الشظايا ثانية ، لأنها عناصر أصلية ، لا بد لها من أن تتجمع ، ظهر مع تجمعها ضرورات تعيد الآلفة . ونقصد بالآلفة صورة تكافلية بين الفرد والمجتمع تذهب بكل صورة من صور الاستبداد من الناحيتين ، ناحية الفرد وناحية الجمعية .

من الحقائق الجليّة على أن الاستبداديات الجماعية هي عبارة عن انتقال من شيء الى

ضده . ان الحكومة في النظام الفرديّ قد حددت سلطتها بالقدر الضروري لحفظ النظام وحماية القانون ، وفي النظام الجماعيّ امتدت سلطتها حتى أصبحت كل شيء ، فتدخلت في شئون الفرد تدخلاً كاد يذهب بكل كفاياته التي لا تنمو وتنشأ إلاّ في جو من الحرية تكفله له الجمعية . وهي فوق ذلك صبّت الجمعية في قالب من الصبر عليها أن يكون بيئة موائمة لمقتضيات التطور . فمن حماية لحرية الفرد الى الدرجة الى أذلت الجمعية له ، الى تدخل وتقييد لتلك الحرية أذلت الفرد للجمعية .

أكثرنا من الكلام في الفرد وتنمية كفايته في ظل نظام حر خالص من استبداد حكومة فردية أو استبدادية جماعية ، فيلبغي لنا الآن أن نصف الصورة التي يكون عليها الفرد قادراً على تنمية كفاياته .

الجمعية كلٌّ ، الأفراد أجزاؤها . على أنه من الخطأ أن نتصور أن هذه الأجزاء أو الوحدات هي كالأجزاء أو الوحدات المادية في هيكل جامد موات . بل يجب علينا أن نعي دائماً أن الوحدات العضوية في كلٍّ جماعي ، هي وحدات حية أخص ميزاتها الفكر والارادة . وللفكر والارادة بيئة خاصة تنتعشان فيها وتتناميان ، بمعنى أن نمو الفكر يتبعه نمو الارادة ، ونمو الارادة يتبعه نمو الفكر ، وهذا لا يحدث الاّ في بيئة حرة من جميع القيود الثانوية التي تحد من الفكر وتعرقل من الارادة .

الفكر والارادة أداتان متكاملتان . فالفكر بلا إرادة لعطل . والارادة بلا فكر عماء. فكل نظام يسلب الفرد حرية الفكر والارادة ، فانما ينقصه المقوّم الفردي ، وهو أقوى المقوّمات الاجتماعية . ذلك بأنه العامل الحقيقي الذي يهيء الوحدات الاجتماعية ، التي هي الأفراد ، سبيل التكون بحيث تصبح شاعرة بأنها قوة مستقلة تفرض على بيئتها المؤثرات وتتقبل من البيئة مؤثراتها ، فيحدث ذلك التجاوب بين الفرد والجمعية الذي هو في الواقع الأساس الذي يقوم عليه التكافل الاشتراكي .

اذا عزّ على الفرد أن يكون حرّاً ، وعزّ عليه أن يكون مريداً ، فقد تلك القوة التي يكون بها ذا أثر في البيئة وتعذّر عليه أن يتقبل آثار البيئة ويعنيها تمثيلاً تصبح به جزءاً من كيانه . وبذلك تنحل رابطة التكافل بين الفرد والمجتمع ، كما تنحل تماماً اذا فرض على

الجماعة أن تقوم على نظام مصطنع ليس وليداً التطور ، بل هو وليد نظريات وضعها مصلحون أو مريدو اصلاح ، مهما كان فيها من عمق التفكير وصلابة المنطق ، فقد تكون مع ذلك بعيدة كل البعد عن مسايرة الاتجاه التطوري الذي سارت فيه الجماعة منذ أزمان موغلة في القدم . وهو اتجاه فيه من أثر الوراثة أكثر مما فيه من أثر التربية .

***

على هذا قام صراع بين الفرديين الذين يقولون بحرية الفرد وتسلطه على الجماعة ، وبين الاشتراكيين الذين يقولون باخضاع الفرد للجمعية . فما طبيعة ذلك الصراع ؟

طبيعته في الواقع قائمة على تصور أن الانتقال من النظرية الفردية الى النظرية الجماعية ، هو طريق القضاء على الوراثات الخبيثة التي خرجت بها الأمم الحديثة من نظام القطائع . أما الصور التي تشكل فيها ذلك الصراع فمختلفة متنوعة ، ولكنها تعود جميعاً الى نظرية المساواة بين الأفراد .

علت الصيحة بنظرية المساواة في أزمان كثيرة ، ولكنها كانت في الثورة الفرنسية من الأصول التي اتخذت سبيلاً الى القضاء على سلطة الاستبداد وسلطة النبلاء . ثم اتخذت من بعد ذلك أساساً لنظرية تساوي الأفراد في النظام الاجتماعي ، فقيل بأن الناس ما داموا متساوين في الملكية لصوصية ، ومن أجل أن يحدث التساوي يجب أن يعاد ما سرق اللصوص الى ملكية عامة ينتفع بها الجميع . وتدرج القول من ذلك الى القول بتأميم المرافق العامة ، لأن الأرض اذا عادت الى ملك الدولة لتصبح ملكاً عاماً ، فأولى ببقية المرافق أن تكون كذلك . فاتسع بذلك نطاق الحكومة وزاد تدخلها في حرية الفرد وفي تنظيم الجماعة .

غير ان الطبيعة لم تسوّ بين الأفراد اطلاقاً . لم يحدث ذلك في ناحية من نواحي الحياة . لا في عالم النبات ولا في عالم الحيوان ولا في عالم الانسان ، وأخص ناحية اتضحت فيها الفروق هي الناحية العقلية ، بل هي الناحية التي تعذر فيها حدوث المساواة بين فردين اثنين من أبناء آدم وحواء .

وبالرغم من أن التاريخ الانساني برمته اسان ناطق بما كان للأفراد متفاوتين فيه من أثر تنشئة الحضارات ، أنكر القائلون بالمساواة حقيقة الفردية ، وقالوا بأنه مهما يكن من أمرها

في التاريخ ، فإن من الواجب أن يضحى بها في سبيل الجماعة ، وان الفرد زائل والجماعة باقية ، وفسروا التاريخ تفسيراً اقتصادياً مستخلصين من ذلك التاريخ ان أعظم الكوارث التي نزلت بالبشر ، انما نزلت من أثر منه الفردية وتسودها على المجتمع .

ومهما يكن من أمر ذلك فان تفسير التاريخ اقتصادياً كتفسيره جنسياً أو روحياً أو غير ذلك ، لن يظهر لنا من التاريخ غير ناحية بعينها من نواحيه . ذلك بأن التاريخ مجموعة من أثر الظواهر والنزعات الانسانية ، ففيه أثر من الاقتصاد ، وإشارات من العاطفة الجنسية ، ودلائل من الروحانيات ، الى غير ذلك . فتفسير التاريخ اقتصادياً صحيح ولا شبهة . غير أنه تفسير لناحية واحدة من نواحيه . فاتخاذ هذا التفسير قاعدة يحكم على أشياء الاجتماع ، طريق خاطىء ولا شك ، بقدر ما في ذلك التفسير من انكار لبقية المؤثرات التي كوّنت التاريخ البشري . وعلى هذا يجري القول بأن أثر الفرد في التاريخ كان عائقاً اجتماعياً مسبّب وقوف الجماعات وصدّها عن التقدم والارتقاء .

جملة القول اني لا أنكر ان الفردية عاقت خطى التطور عن الانبعاث في سبيلها أحياناً . وكذلك لا أنكر ان الفردية حفظت على الانسانية الى جانب ذلك أرقى مثلها وقامت حفيظة على كنوز العلم والحكمة تنقلها من الأسلاف الى الأخلاف . وذلك يثبت لدينا أن الحد من سلطان الفرد على الجماعة ضروري . ولكن أشد منه ضرورة أن يصلى الفرد من الحرية القدْر الذي يكفي لتنمية كفاياته ومواهبه ، ويمكّنه من تأدية الرسالة التي حملها خلال القرون .

من أجل ان الوراثة الاجتماعية قد مضت خلال قرون تقتضي مؤثرات معينة في سبيل استقوى به الفرد على الجمعية ، واستغلّ ضعفها بنزعاته الأنانيّة ، قام في أذهان بعض الذين أرخوا الانسان اقتصادياً ، ان تلك الظاهرة هي التي خلقت جميع مشاكل المجتمع منذ ان كان للانسان مجتمع . لذلك أرادوا ان يطيحوا بالفرد وان يسوّدوا عليه الجمعية ، اعتقاداً بأن ذلك هو العلاج الوحيد لمرض الكامن في الجماعات . وفاتهم مع ذلك أمرين لهما من الأثر ما هو أعمق من أثر الفرد بنزعاته الأنانية :

الأول : ان التضحية بالفرد تضحية بالقوة المبتكرة في الحياة .

الثاني : ان استذلال الفرد معناه استذلال الجمعية . لأن معنى أن الحكومة توجه الجمعية، يتضمن مع حد الحرية الفردية ، تقييد النزعات الاجتماعية وصرفها عن سبيلها الطبيعي في النماء والتطور .

فكأن أولئك الذين حاولوا ان يسعدوا المجتمع بتقييد القوى الفردية ، قد اضطروا الى تقييد الجمعية أيضاً . ولولا ذلك لبرزت الكفايات الفردية ثانية من خلال ذلك المجتمع الاصطناعي ، وأخذت مكانها في الوجود ، ولو أتيحت لها الفرصة لرجعت الى صورة ما من صور استبدادها القديم .

* * *

حصول ذلك في روسيا السوفيتية . وبعد ثلاثة عقود من الزمان قام فيها نظام التسلط الجماعي ، لحظ أن هذه الجمهورية تؤد شيئاً بعد شيء الى نظامات لا هي ديمقراطية فردية صرفة ، ولا هي تكافلية صرفة .

ان التجربة الروسية تجربة فذة في ثلاثة نواحٍ من النظام الاجتماعي : سياسياً واجتماعياً واقتصادياً . غير أن الفرد الروسي المستعبد للجمعية لم يبلغ بعد منزلة الفرد في كثير من الممالك غير الشيوعية كأمريكا والنرويج والسويد وسويسرة . والاجتماع الروسي الذي استعبد الفرد لم يبلغ بعد مبلغ الجمعيات في ممالك أخرى .

وإن الدلائل لتدل بوضوح على أن ضغط الظروف سوف يظهر عما قريب في أية وجهة سوف يتجه ذلك النظام . غير اني لا أشك هيناً ، في أنه سوف يتجه في طريق يحقق التكافل بين الفرد والجماعة، وإلاّ فلا شك في أن ذلك النظام سوف لا يقوم بغير دكتاتورية استبدادية هي عنوان حيّ على أن الآلفة بين هذي المجتمع تكاد تكون فاقدة ، وان ما يظهر هنالك من أوجه التكافل الاشتراكي ما هو الاّ صورة مصطنعة من فعل قوة مطلقة في الحكم، وانه لن يكون له من أثر قبل أن يتحقق للفرد قدر من الحرية يكفله المجتمع ، حتى يمكن أن يزوّد التكافل الاجتماعي بالقوة المحركة التي تضمن تطوره نحو الغايات والمثل العالية .

اسماعيل مظهر